

دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في شركات المساهمة المصرية -دراسة ميدانية

أمني محمد البهادي عبدالله

د/ أمل عبد الفضيل عطية
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بنها

أ.د/ منى مغربي محمد
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة - جامعة بنها

دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في شركات المساهمة المصرية -دراسة ميدانية

أ.د/ منى مغربي محمد
عبدالله
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة - جامعة بنها

د/ أمل عبد الفضيل عطية
أمانى محمد البهادي
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بنها

ملخص البحث

يهدف البحث التعرف على دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في شركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال التعرف على الإفصاح الإلكتروني ودراسة أهم المخاطر والتحديات التي تواجهه. كما تناول البحث طبيعة المراجعة الداخلية الحديثة وأهم الإجراءات التي يمكن للمراجع الداخلي القيام بها لتوفير الثقة في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً وتقليل المخاطر المصاحبة لها.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الداخلي والحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية. كما أوصى البحث بضرورة إنشاء معهد للمراجعين الداخليين في مصر على غرار المعاهد الموجودة في الدول المتقدمة تكون مهمته ترشيد وتنظيم عمل المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى إصدار معايير للمراجعة الداخلية تتناسب مع بيئة الإفصاح الإلكتروني، وتدريب المراجعين الداخليين على آخر المستجدات العالمية في المراجعة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلكتروني- تكنولوجيا المعلومات- المراجع الداخلي.

The Role of Internal Auditor in Reducing The risks of Electronic Disclosure of Financial Reports in Egyptian Joint Stock Companies "Field study"

Amany Mohamed el_bahady

Dr. Amal Adel Fadil Attieh

Prof. Dr. Mona Maghraby Mohammed

Lecturer of Accounting

Prof. Of Financial Accounting

Summary

The research aims to identify the role of internal auditors in reducing the risks of electronic disclosure of financial reports in Egyptian joint stock companies by identifying electronic disclosure and studying the most important risks and challenges facing them. The research also examined the nature of the recent internal audit and the most important actions the internal auditor can undertake to provide confidence in the information disclosed electronically and to reduce the associated risks.

The research produced a series of findings, the most important of which: a statistically significant relationship between the internal auditor's role and reducing the risk of electronic disclosure of financial reports. The research also recommended the need to establish an internal auditors' institute in Egypt, similar to those in developed countries, with the task of rationalizing and organizing the internal audit work, as well as issuing internal auditing standards that are appropriate to the electronic disclosure environment, and training internal auditors on the latest international developments in the audit.

Keywords: Electronic Disclosure - Information Technology - Internal References.

١- مشكلة البحث:

أدت التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنمو المتلاحق لاستخدام الإنترنت إلى قيام العديد من الشركات بإنشاء مواقع لها على الإنترنت كوسيلة لنشر وتبادل المعلومات وإتمام المعاملات التجارية. مما أدى إلى توفير المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب بتكلفة معقولة تتمثل في الاتصال بالإنترنت، كما أن كمية المعلومات التي تتوافر لهم وشكلها وتوقيتها تفوق التكلفة التي يتحملونها من أجل الحصول على تلك المعلومات بالطرق التقليدية. (محمود، ٢٠١٣، ص ٦٣) وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يحققها الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية إلا أنه يواجه العديد من المخاطر والتحديات مثل (مخاطر الاختراق، المخاطر الناتجة عن البرامج الخبيثة، المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والإفصاح عن تقارير وقوائم مالية لم يتم مراجعتها، والتحديث المستمر والفوري للمعلومات،.... وغيرها)، والتي تؤثر على مصداقية المعلومات المفصح عنها إلكترونياً ودرجة الثقة فيها ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين في عملية اتخاذ القرار. (علي، ٢٠١٤، ص ص: ٣٨٢: ٣٨٤)

وبالتالي لكي يحقق الإفصاح الإلكتروني مردوداً جيداً فإن الأمر يتطلب وجود هيكل فاعلاً للرقابة الداخلية وتشكل المراجعة الداخلية أحد الآليات الداخلية المستخدمة للتأكد من فعالية هيكل الرقابة الداخلية. (نجوى، ٢٠١٥، ص ٨٩).

بالإضافة إلى ذلك، فإن المراجعة الداخلية تعتبر محور ودعامة أساسية من دعائم الإفصاح الجيد، كما تشكل جزءاً أساسياً من المحركات التي تؤثر على الإفصاح الاختياري ومن ثم الإفصاح الإلكتروني (طارق، ٢٠١٥، ص ٦)، كما يمكن الاستفادة من المراجعة الداخلية في تفعيل جودة الإفصاح الإلكتروني باعتبارها أحد آليات حوكمة الشركات في ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات وذلك نظراً لما تقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الأنظمة. (عبد الرحمن، ٢٠١٢، ص ٤٥) لذا من المتوقع في ظل التطورات والمستجدات التي تتميز بها بيئة تكنولوجيا المعلومات والاحتياجات المتجددة والمتزايدة للمعلومات المحاسبية الفورية أن تساعد المراجعة الداخلية الأطراف المختلفة وأصحاب المصالح على توفير الثقة في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً ومواجهة المخاطر المصاحبة لها.

ويمكن للمراجع الداخلي أن يقوم تجاه الإفصاح الإلكتروني بما يلي: المتابعة المستمرة لفعالية الضوابط الرقابية في منع وقوع الأخطاء والغش، ومنع المخاطر والتهديدات الخارجية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وكذلك مدى حماية مخرجات هذا النظام والمتمثلة في التقارير المالية المفصح عنها إلكترونياً من خلال الدخول غير المصرح به على مصادرها والتلاعب فيها بأي صورة من

الصور غير القانونية بالإضافة إلى عمليات التأكيد المستمرة لسلامة العمليات المحاسبية المرتبطة بالأحداث الاقتصادية للشركة خلال الفترة. (محمد، ٢٠٠٥، ص ١٧٧)

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد طبيعة المشكلة من خلال التساؤلات البحثية التالية:

- ١- هل تعاني ممارسات الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية من قصور عند تطبيقه؟
- ٢- هل يساعد الدور الحديث للمراجع الداخلي على تقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية؟
- ٣- هل تمكن الإجراءات التي يقوم بها المراجع الداخلي من تقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية؟

١- الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (Moataz & Ehab, 2014) إلى معرفة مدى تنوع ممارسات إعداد التقرير المالي عبر الإنترنت من قبل الشركات المدرجة في البورصة المصرية، حيث حاولت تقديم أدلة على ممارسات التقرير المالي عبر الإنترنت في مصر من قبل ٢١٣ شركة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية لا يزال في مرحلة جنينية في مصر، وهناك الكثير من الفرص والتحديات لجميع الأطراف أصحاب المصلحة في تقارير الشركات.

وقامت دراسة (Ahmed, et al., 2017) بتقديم أدلة استكشافية حول طبيعة ومحددات استخدام شبكة الإنترنت لأغراض الإفصاح بواسطة الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية في عامي ٢٠١٠، ٢٠١١. وقد توصلت تلك الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة معنوية إيجابية بين كل من (حجم الشركة، الرافعة المالية، درجة السيولة، نوع مكتب المراجعة، القيد الأجنبي، نوع الصناعة) ومستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، بالإضافة إلى أن حجم الشركة والقيد الأجنبي تعتبر متغيرات تفسيرية هامة بالنسبة لكل من المحتوى ودعم المستخدم في عامي ٢٠١٠، ٢٠١١.

بينما هدفت دراسة (سمر، وآخرون، ٢٠١٨) إلى التعرف على المخاطر الناتجة عن استخدام الشركات للإفصاح الإلكتروني، وأثر هذه المخاطر على توافر الخصائص النوعية للمعلومات. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة التطبيقية في جمع بياناتها على القوائم المالية للشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية وعدد العينة ٢٠ شركة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يتسم الإفصاح الإلكتروني بالعديد من المزايا التي جعلت الشركات تتجه لاستخدامه، فهو يعمل على خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع المرتبطة بالتقارير إلى جانب الإفصاح عن كم كبير من المعلومات وتحديثها بشكل مستمر.

بينما تناولت دراسة (شوقي، وآخرون، ٢٠١٨) أثر الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية وموضوعية المراجعين الداخليين على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في بيئة الأعمال المصرية، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الإلكتروني يتكون من عدد ١٠٠ بند ومقسماً إلى مجموعتين رئيسيتين هما المحتوى والعرض، وقد تم التطبيق على عينة مكونة ٣٥ شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكلاً من متغيرات الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية وموضوعية المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

كما اشارت دراسة (رامى، ٢٠١٩) إلى دور المراجع الداخلي في ضبط وتدنية مخاطر الأعمال في بيئة التجارة الإلكترونية، ولتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة الإطار المقترح لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة التجارة الإلكترونية ومتطلبات التنفيذ لذلك الدور. وقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى مجموعة من النتائج منها: ظهور مخاطر معلومات وأعمال جديدة مرتبطة ببيئة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى ظهور أدوار جديدة للمراجعة الداخلية لإدارة المخاطر في تلك البيئة. تفعيل دور المراجعة الداخلية في ضبط وتدنية مخاطر الأعمال في بيئة التجارة الإلكترونية يحتاج إلى موضوعية، يتم من خلالها الاستقلال والكفاءة والأهلية والخبرة والتدريب.

٢- هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في شركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال التعرف على الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المخاطر والتحديات التي تواجه الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.
- التعرف على طبيعة المراجعة الداخلية الحديثة.
- التعرف على أهم الإجراءات التي يقوم بها المراجع الداخلي لتقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

٤- أهمية البحث:

أ) الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهميته العلمية من بالرغم من اهتمام العديد من البحوث المحاسبية بالإفصاح الإلكتروني من جوانبه المختلفة، إلا أنه هناك ندرة في الدراسات التي ربطت بين المراجعة الداخلية الحديثة وبين الإفصاح الإلكتروني، أي التي تناولت الدور الحديث للمراجع الداخلي في تقليل مخاطر

الإفصاح الإلكتروني مما يوفر الثقة في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً لمستخدميها في عملية اتخاذ القرار.

ب) الأهمية العملية:

تتبع الأهمية العملية لهذا البحث من خلال اتجاه العديد من الشركات إلى استخدام شبكة الإنترنت كوسيلة سهلة وسريعة لنشر وتبادل المعلومات والاستفادة من المزايا العديدة الأخرى التي تحققها، وما صاحب ذلك من وجود العديد من المخاطر والتحديات التي تؤثر على دقة المعلومات المفصح عنها إلكترونياً، الأمر الذي استوجب وجود ضوابط رقابية داخلية كالمراجعة الداخلية لدعم هذا النوع من الإفصاح ولتقليل المخاطر والتحديات المصاحبة له لتوفير الثقة في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً.

٥- خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه يمكن تقسيم خطة البحث إلى ما يلي:

١/٥ التعرف على أهم المخاطر والتحديات التي تواجه الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.

٢/٥ التعرف على طبيعة المراجعة الداخلية الحديثة.

٣/٥ التعرف على أهم الإجراءات التي يقوم بها المراجع الداخلي لتقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

٤/٥ الدراسة الميدانية.

١/٥ التعرف على أهم المخاطر والتحديات التي تواجه الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.

١/١/٥ مفهوم الإفصاح الإلكتروني:

عرف الإفصاح الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية (د. عبد الرحمن، ٢٠١٣، ص ١٢٤١) بأنه أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الشركة إلى الجهات ذات العلاقة. كما يمكن تعريفه (د. عبدالله، ٢٠١٣، ص ١٨٢) بأنه قيام الشركة باستخدام تكنولوجيا الإنترنت في عرض مجموعة كاملة من قوائمها المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها، وإتاحة هذه المعلومات بشكل فوري لمستخدمي القوائم المالية سواء بشكل مباشر على موقع الشركة عبر الإنترنت أو بشكل غير مباشر باستخدام رابطة من موقع الشركة إلى موقع آخر على الإنترنت.

ويمكن تعريف الإفصاح الإلكتروني بأنه وسيلة إلكترونية حديثة للاتصال بين المستخدمين والشركة سواء بالدخول مباشرة لموقع الشركة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الروابط التفاعلية

Hyper Links؛ وذلك لتوفير المعلومات المالية وغير المالية التي تخص أداء الشركة خلال فترة زمنية معينة بصورة فورية والتي تمكنهم من اتخاذ القرارات. كما أنه لا يحل محل الإفصاح المحاسبي التقليدي (الإجباري) بل يعد مكملاً له أي أنه أحد صور الإفصاح الاختياري على أن يتضمن مجموعة كاملة من قوائمها المالية الأساسية السنوية أو الفترية وتشمل (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية) والإيضاحات المتممة لها، وغيرها من المعلومات الهامة لمتخذي القرارات.

٢/١/٥ مخاطر وتحديات الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.

يواجه الإفصاح الإلكتروني العديد من المخاطر والتحديات التي تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة عبر شبكة الإنترنت، وبالتالي يقلل من الثقة فيها وإمكانية الاعتماد عليها من قبل مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات، وفيما يلي عرض لتلك المخاطر التي تواجه الإفصاح الإلكتروني وتحديات تطبيقه.

١/٢/١/٥ مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية. (منى، ٢٠١٢، ص ص: ٥٦: ٧٢)

وتنقسم تلك المخاطر إلى مجموعتين كما يلي:-

١/١/٢/١/٥ المخاطر المتعلقة بيئة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية: (عبدالله، ص ص: ١٨٤: ١٩٧)، (Zaini Zainol, et al., 2012, PP: 200:201)

١- المخاطر والتهديدات الناتجة عن الاختراق: هي تلك المخاطر الناتجة عن استغلال ثغرات في نظام الرقابة الخاص بالشركة (الهدف)؛ وذلك من أجل القيام بعمليات غير مشروعة كالاختيال، والتجسس، وقد تكون مخاطر داخلية يقوم بها العاملون أو مخاطر خارجية يقوم بها أطراف من خارج الشركة.

٢- المخاطر والتحديات الناتجة عن البرامج الخبيثة: البرامج الخبيثة (المالكة) Malicious-Logic Soft Ware هي مجموعة متنوعة من البرامج التي تستغل في تدمير النظام أو البرامج الخاصة به أو الملفات أو الوظائف، كما قد تستخدم للقيام بأعمال غير مشروعة مثل الاختيال أو الغش أو التجسس على النظام ومعرفة البيانات والمعلومات الهامة واستخدامها بشكل سيئ، وتعتبر الفيروسات من أشهر هذه البرامج وأكثرها انتشاراً وضرراً.

٣- المخاطر الناتجة عن فقدان التوثيق: يصاحب استخدام شبكة الإنترنت في التجارة الإلكترونية تزايد حالات الغش وذلك بسبب عدم وضوح هوية المتعاملين في المعاملات التجارية، حيث أن إجراءاتها تتم من خلال شبكة الإنترنت بداية من أمر الشراء حتى أمر الدفع والاستلام، بالإضافة إلى عدم وجود

مستندات ورقية في التعامل والاعتماد على التبادل الإلكتروني للبيانات مما يزيد من درجة المخاطر وسهولة التلاعب وفقدان دليل قانوني هام يمكن من خلاله إثبات الحقوق والالتزامات.

٤- **مخاطر تركيز الرقابة:** تعتمد أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات في ظل التجارة الإلكترونية على الرقابة الإلكترونية والتقليل من الأعمال البشرية بقدر الإمكان، حيث يتم فيها تركيز أعمال الرقابة في يد أفراد قلائل، ويتم التقليل من الاعتماد على مبدأ تقسيم العمل الذي هو أساس الضبط الداخلي، ولاشك أن ذلك سوف يزيد من المخاطر.

٥- **المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية:** هي تلك المخاطر التي تتعرض لها البرامج التي تعمل على تشغيل أجهزة الحاسب والمقومات المادية، وتتمثل في مخاطر أمنية داخلية مثل (عدم الاحتفاظ بنسخ احتياطية للبرامج واختبارها، تسهيل ارتباط الأنظمة بالإنترنت قبل تشغيل أنظمة الحماية)، ومخاطر أمنية خارجية وتتمثل في تلك المخاطر الناتجة عن (الاختراق، البرامج الخبيثة، الكوارث الطبيعية).
٥/١/٢/١/٢ المخاطر المتعلقة بالمعلومات المفصح عنها إلكترونياً. (شوقي، ٢٠٠٢، ص ص: ١٢: ١٤)، (Frank D. Hodge, PP: 675:676)، (فهيم، ٢٠٠٧، ص ١٤)

١- الإفصاح عن معلومات تخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

تتمثل في الإفصاح عن مزيد من المعلومات المحاسبية التي تكون في الغالب خارج حدود القوائم المالية ولا تخضع لأي معايير محاسبية، أو بالإفصاح عن معلومات جزئية بدون القوائم والتقارير المالية الأساسية الكاملة والإيضاحات المتممة لها وما يزيد الأمر سوءاً قيام الإدارة بإرفاق تقرير المراجع مع هذه المعلومات. (Divya, 2012, PP: 64:76)

٢- **الربط بين المعلومات التي تم مراجعتها والمعلومات التي لم يتم مراجعتها (إساءة استخدام الروابط التفاعلية):** (Frank D. Hodge, 2001, P. 675), (Roger S. Debreceeny, et al., PP: 379:381)

على الرغم من المزايا المتنوعة التي وفرتها الروابط التفاعلية إلا أنها على الجانب الآخر تسبب العديد من المشاكل والممارسات التي قد تؤثر على مصداقية المعلومات المالية المفصح عنها إلكترونياً، ومن أهم تلك المشاكل ما يلي: إمكانية الربط بين معلومات تم مراجعتها وأخرى لم يتم مراجعتها بالإضافة إلى عدم وجود حدود واضحة للتقارير والقوائم المالية المفصح عنها، مما يؤدي إلى عدم قدرة المستخدم للوصول إلى المعلومات التي يريدها بسهولة وذلك لكثرة التفاصيل المرتبطة ببعضها البعض.

٣- **الإفصاح عن تقارير وقوائم مالية لم يتم مراجعتها (إساءة استخدام تقرير المراجع):** (Richard Fisher, et al., PP: 432:434).

يؤدي الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية بدون إرفاق تقرير المراجع الخارجي بها وخاصة إذا كان بشكل متعمد من قبل الإدارة إلى تضليل مستخدمي هذه التقارير والقوائم والتأثير على قراراتهم، كما تقوم بعض الشركات بنشر تقرير المراجع الخارجي دون وجود توقيع منه عليه إلى فقد التقرير الثقة والمصدقية المفترض أنه يعمل على إثباتها لمستخدمي القوائم والتقارير المالية.

4- الاختلاف في استخدام وسائل عرض المعلومات والتقارير المنشورة عبر الإنترنت: (John A Pendley & Atul Rai, 2009, PP: 89:90)

أتاحت التطورات التكنولوجية صور وأشكال متعددة للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بين الشركات فمنها الأشكال الساكنة، والمتحركة، وملفات الصوت والفيديو؛ حيث تقوم بعض الشركات بإضافة الوسائط المتعددة عبر موقعها حتى تستطيع عرض معلومات الأعمال بأشكال وصور تختلف عن التقارير التقليدية. كما تقوم بعض الشركات باستخدام الأوراق الإلكترونية بينما تستخدم شركات أخرى لغة HTML، في حين تفضل بعض الشركات استخدام لغة XBRL. وعلى الرغم من الإمكانات الهائلة التي يظهرها استخدام هذه التكنولوجيا، إلا أنها قد تعمل على تشوه الحقائق وإحداث تصورات مقصودة لدى المستخدمين وذلك إذا كانت هذه الوسائط تحتوي على تحريفات هامة للمعلومات الموجودة بالتقارير والقوائم المالية.

٥- التحديث المستمر والفوري للمعلومات:

يشير وجود المعلومات بشكل فوري مع التحديث المستمر لها إنطباعاً لدى مستخدميها أن تلك المعلومات المستحدثة تم مراجعتها بواسطة المراجع ويمكن الاعتماد عليها، في حين أنها غير ذلك وتم تحديثها في تاريخ لاحق لتقرير المراجع مما يؤدي إلى تضليل المستخدمين وتشوه الحقائق لديهم. ويمكن التغلب على تلك المشكلة من خلال وضع توثيق على الموقع يصف المعلومات وكيفية تحديثها.

٦- التباين في محتوى التقارير المالية (عدم وجود حدود لكمية المعلومات المالية وغير المالية):

يوجد إختلاف في كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات عبر موقعها على شبكة الإنترنت حيث تكون تلك المعلومات نسخة إلكترونية مماثلة تماماً لتقاريرها الورقية، أو تقارير كاملة بدون أي ملاحظات وتفسيرات ملحقة بها أو بدون تقرير المراجع أو ملخص للقوائم المالية أو تقوم تلك الشركات بإضافة معلومات جديدة غير متوفرة للمحللين، في حين تقوم بعض الشركات بعرض تقاريرها المالية مع وجود روابط تفاعلية لمعلومات أخرى على موقعها الإلكتروني أو مواقع أخرى عبر شبكة الإنترنت. (Ali Uyar, 2012, PP: 101:102)

٥/٢/٢٠٢١ تحديثات تطبيق الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية. (منى، ٢٠١٢، ص ٥٦:٥٨)

تتعلق تلك التحديات بمدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني على أرض الواقع وتتمثل فيما يلي:

١ - **الخبرات والمهارات الفنية المطلوبة:** تعاني كثير من الدول وخاصة النامية منها من نقص في الخبرات والمهارات الفنية المطلوبة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، حيث يتطلب تشغيل النظم القائمة على تكنولوجيا المعلومات مجموعة من الأشخاص الأكفاء والمتخصصين في هذا المجال مثل: محلي النظم، والمبرمجين، والمتخصصين في أمن وحماية المعلومات، والقائمين بالتشغيل. بالإضافة إلى أن توفير القوى العاملة المدربة تدريباً كاملاً على الجوانب المختلفة لأمن المعلومات مهمة صعبة في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب وذلك بسبب عدم تطور أنظمة وبرامج حماية المعلومات في الوقت الحالي بما يتواءم مع الخطى المتسارعة لجرائم الحاسب.

ويمكن الاختيار الأمثل والدقيق للأفراد العاملين (ممن لديهم مهارات فنية، وكفاءة وقدرة عالية في التعامل مع النظم القائمة على تكنولوجيا المعلومات) الشركات من تخفيض الوقت والتكلفة اللازمة لتدريب هؤلاء العاملين حتى يكونوا على دراية بالتغيرات التكنولوجية، مع ضرورة وضع ضوابط رقابية لحماية أمن المعلومات والتحديد الواضح للمسؤوليات لمنع المخاطر الناتجة عن زيادة مهارات الأفراد العاملة بالشركة.

٢ - **التكلفة والعائد:** يتأثر قرار الشركات بالإفصاح الإلكتروني عن أدائها المالي بالمفاضلة بين التكاليف التي تتحملها لتوفير هذا الإفصاح والعائد عليها منه، حيث تقرر الشركات القيام بالإفصاح الإلكتروني عندما تتوقع أن يغطي العائد منه جميع تكاليف إعداده. (Denis Cormier, et al, 2009, P2) وأكدت إحدى الدراسات أن التكاليف التي تتحملها الشركات في سبيل استخدام الإنترنت في الإفصاح المحاسبي لا تعتبر قديماً جوهرياً عليها، حيث أن المنافع المحققة من الإفصاح الإلكتروني للشركات عادة ما تفوق التكاليف التي تتحملها. (منى، ٢٠١٢، ص ٥٨)

٣ - **المعايير المحاسبية والتشريعات القانونية:** تعتبر المعايير المحاسبية والتشريعات والنصوص القانونية الموجودة في بيئة الشركات من أهم العوامل التي تلعب دوراً مهماً في مجال الإفصاح المحاسبي سواء على المستوى العالمي أو المحلي، حيث يمكن ذلك من إيجاد نوع من التجانس في الإفصاح عن التقارير والقوائم المالية لخدمة الأغراض المختلفة للمستخدمين، وباعتبار الإنترنت وسيلة عرض عالمية فإن مسؤولية صياغة وإصدار معيار يعمل على تنظيم الإفصاح الإلكتروني تقع على عاتق لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC حتى يكون إفصاحاً إلزامياً وليس اختيارياً كما هو الحال حتى الآن، إلا أن هذه اللجنة اكتفت بتوضيح كيفية معالجة تكاليف الموقع الإلكتروني للشركة في التفسيرات الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية IFRS.

وبالتالي تعتبر المعايير المحاسبية والتشريعات القانونية حجر الأساس لحل غالبية المشاكل والتحديات التي تواجه الإفصاح الإلكتروني، حيث أن العمل على وضع تلك المعايير والتشريعات ضرورة لتحديد كمية ونوعية المعلومات وأسلوب وتوقيت عرضها وكيفية تحديثها.

مما سبق يرى الباحثون أن المخاطر والتحديات الناتجة عن تطبيق الإفصاح الإلكتروني ترجع إلى الأسباب التالية:

١- تنوع ممارسات الإفصاح الإلكتروني وذلك لغياب التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية التي تنظم عملية الإفصاح (توحيدها)؛ لتقليل عملية التباين في كمية ونوعية المعلومات (محتوى الإفصاح) وأسلوب وتوقيت عرضها حيث يترك أمر تحديد إدارة الشركة مما يفقد المعلومات قابليتها للمقارنة.

٢- التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات وما توفره من إمكانيات تفوق الإجراءات والضوابط الرقابية التي تتبعها الشركات وكذلك ضعف المهارات الفنية والإمكانيات البشرية الموجودة لدى الشركات (أي أن تكنولوجيا التطبيق تفوق تكنولوجيا الرقابة والمتابعة وعدم وجود تطور متوازي بينهم).

ويرى الباحثون أن المخاطر والتحديات التي تواجه الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية تقلل من جودة المعلومات المحاسبية ودرجة الثقة فيها والاعتماد عليها مما يستوجب ضرورة إيجاد الوسائل المختلفة للحد من تلك المخاطر والتحديات.

٢/٥ طبيعة المراجعة الداخلية الحديثة:

١/٢/٥ مفهوم المراجعة الداخلية الحديثة:

لقد قدم معهد المراجعين الداخليين تعريفاً للمراجعة الداخلية في عام ١٩٩٩ يعكس التطور في مفهوم المراجعة الداخلية الحديثة ونطاقها وأهدافها ومسؤولياتها، حيث عرفها بأنها "هي نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة". (Institute of Internal Auditors (IIA), 1999, P. 1)

كما يمكن تعريفها بأنها وظيفة رسمية تنشأ داخل التنظيم في الشركات الحديثة لتقييم الرقابة الداخلية (المالية، وغير المالية)، ولإدارة المخاطر للوصول بها عند المستوى المقبول، أي أنها أصبحت وظيفة تقييمية مستقلة يتم إنشاؤها داخل الشركة للقيام بالرقابة الشاملة وإدارة المخاطر والحوكمة وذلك من خلال التوكيد الداخلي والدور الاستشاري. (نوال ، ٢٠١٧، ص ١٣٨)

ويتضح للباحثون مما سبق وفي ضوء المعايير الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين أن المراجعة الداخلية الحديثة عبارة عن نشاط مستقل يقوم به أفراد من داخل أو خارج الشركة، ويقوم بفحص منهجي وانتقادي واستباقي وموضوعي ومنظم لأنشطة وعمليات الشركة من أجل تقديم الخدمات التأكيدية والاستشارية لتحقيق قيمة مضافة للشركة ككل، بالإضافة إلى أنه نشاط قائم على دراسة المخاطر القائمة والمحتمل أن تتعرض لها الشركة.

٢/٢/٥ وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة:

تقدم وظيفة المراجعة الداخلية مجموعة من الأنشطة التأكيدية والاستشارية في المجالات المحددة ضمن التعريف الحديث للمراجعة الداخلية الصادر عن معهد المراجعين الداخليين (IIA, 1999) وهي الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر، ويمكن للباحثون عرض تلك المجالات فيما يلي: - (محمد، ٢٠١٥، ص ص ٤٨٢:٤٨٥)، (IIA, 2017, PP: 12:13) ١/٢/٢/٥ حوكمة الشركات:

فالمراجعة الداخلية إحدى الآليات المهمة التي يُستند إليها في إرساء الحوكمة الجيدة للشركات وتطبيقها وممارستها على أرض الواقع في بيئة تكنولوجيا المعلومات (وائل، ٢٠١٨، ص ٣٠)، حيث تعتبر مصدر معلومات مهم وعنصر أساسي مكمل للأطراف الثلاثة الأخرى المهمة بعملية الحوكمة بالشركة. وتتمثل الأنشطة التوكيدية للمراجعة الداخلية في مجال حوكمة الشركات في القيام بما يلي: مساعدة المراجعين الخارجيين في المراجعة المتكاملة لضوابط الرقابة الداخلية والقوائم المالية لتحديد طبيعة الضوابط الرقابية في المراجعة المتكاملة ونطاقها وتوقيتها، التأكد من الالتزام بالمعايير المحلية والدولية وكذلك القوانين والتشريعات التي تضمن تحقيق الحوكمة الجيدة للشركات، التركيز على عمليات تقييم المخاطر واستخدام المدخل المبني على المخاطر لتغطية عملية المراجعة، تقييم مستوى تصميم وتنفيذ وفعالية أهداف وبرامج وأنشطة الشركة المتعلقة بالمبادئ والقيم الأخلاقية، تقييم مدى مساعدة حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودعمها لإستراتيجيات الشركة العامة وأهدافها.

بينما تتضمن الأنشطة الاستشارية للمراجعة الداخلية في مجال حوكمة الشركات ما يلي: تقديم النصح والمشورة لكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وذلك لتنفيذ الواجبات ووظائف الإشراف الموكلة إليهما بكل فعالية ممكنة، تقديم العون لإدارة الشركة لتحقيق فعالية الأداء الإداري ووضع آليات واضحة للمساءلة، التنسيق والتوصيل الفعالين للمعلومات المتعلقة بالرقابة، والمخاطر (التي قد تتعرض لها الشركة) على كل من مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين ولجنة المراجعة.

٢/٢/٢/٥ الرقابة الداخلية:

لقد زادت أهمية المراجعة الداخلية في تفعيل نظم الرقابة الداخلية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وانهيار العديد من الشركات وإفلاس العديد من المستثمرين، وذلك لاعتبارها إحدى آليات الرقابة الداخلية المهمة والتي تقدر على مراقبة عمليات الرقابة الداخلية بالشركة وتحسينها. وتقع مسؤولية تصميم نظام قوى وسليم للرقابة الداخلية وإنشائه على عاتق الإدارة حيث يتمثل الهدف الأساسي له في الحد من المخاطر والأزمات المالية التي تتعرض لها الشركة.

وتتمثل الأنشطة التأكيدية للمراجعة الداخلية في مجال الرقابة الداخلية في قيام المراجع الداخلي بتقييم مدى كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة ومتابعة تشغيلها بما يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، دقة ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية، التأكد من كفاءة وفعالية الضوابط الرقابية المطبقة بالشركة، كفاءة وفعالية العمليات، حماية الأصول، والالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات المتبعة بالشركة.

بينما تتضمن الأنشطة الاستشارية للمراجعة الداخلية في مجال الرقابة الداخلية في تقديم المراجع الداخلي للنصح والمشورة حول السياسات والإجراءات الرقابية المناسبة للمخاطر المستحدثة، وذلك لتحسين المستمر لها، والتقرير إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة عن مواطن الضعف في نظم الرقابة الداخلية والتوصيات المناسبة لتفاديها.

٣/٢/٢/٥ إدارة المخاطر:

لقد انعكست التطورات والتغيرات في بيئة الأعمال على النظرة والرؤية الجديدة للمراجعة الداخلية؛ حيث تضمن التعريف الحديث للمراجعة الداخلية توسيع نطاق ومهام المراجعة الداخلية بإضافة مهمة جديدة لها، وهي تقييم وتحسين فعالية عملية إدارة المخاطر (أشرف أحمد محمد غالي وآخرون، ٢٠١٦، ص ٢٩). لذا أصبح المراجع الداخلي عنصراً فعالاً في إدارة المخاطر، حيث يستطيع الوصول إلى العديد من البيانات والحقائق والمعلومات التي شأنها تقليل المخاطر خاصة في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات. (رمضان، ٢٠٢٠، ص ص: ٢٩٢: ٢٩٣)

ويتمثل الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في: توفير تأكيد موضوعي عن فعالية أنشطة الشركة تجاه إدارة المخاطر، توفير تأكيد بأن المخاطر يتم تقييمها بشكل سليم من قبل الإدارة، تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية لمواجهة هذه المخاطر. أما فيما يتعلق بالأنشطة الاستشارية للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر فهي كما يلي: المساعدة في تحديد وتقييم المخاطر من خلال تسهيل عمليات التقييم الذاتي للمخاطر، تدريب الإدارة والموظفين على كيفية الاستجابة للمخاطر، تنسيق أنشطة إدارة مخاطر الشركة، تعزيز التقرير عن المخاطر وتقديم التوصيات التي تساعد في تنفيذ آليات الرقابة لتقليل وتدنية المخاطر وجعلها عند المستويات المقبولة، الحفاظ على إطار لإدارة مخاطر

الشركة وتطويره، الدفاع عن إنشاء إدارة مخاطر المشروع، تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر. (The Institute of Internal Auditors, 2004, P. 5)

ويرى الباحثون مما سبق أن وظيفة المراجعة الداخلية الحديثة تعمل على التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وخلق بيئة رقابية قوية تتناسب مع تكنولوجيا المعلومات والتطور المستمر فيها، وإدارة المخاطر التي تواجه الشركة مما يوفر الثقة في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً وتقليل المخاطر المصاحبة لها.

١/٣/٥ إجراءات المراجع الداخلي لتقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية:

هناك العديد من الإجراءات التي يمكن للمراجع الداخلي القيام بها لتأكيد الثقة في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً وتقليل المخاطر المصاحبة لها ويمكن توضيحها إستناداً على الدراسات السابقة كما يلي:- (عبد الوهاب، د. شحاتة، ٢٠١١، ص ص: ٤٢٠:٤٣٣)، (جيهان، ٢٠١٤، ص ص: ٤٢٧:٤٣٥) ليها صفحة ثانية لو اشيل الارقام افضل، (أ. جيهان، ٢٠١٦، ص ص: ١١٧:١٢٠)

١- تحديد مخاطر الإفصاح الإلكتروني وإعداد الحافظة الخاصة بها للتخطيط لعملية المراجعة الداخلية:

حيث يجب على المراجع الداخلي أن يكون لديه الخبرة اللازمة والمعرفة الكافية بطبيعة نشاط الشركة وفهم طبيعة الإفصاح الإلكتروني حتى يتمكن من تحديد المخاطر الناتجة عن تطبيق الشركة له واحتوائها، كما يجب عليه الاشتراك مع الإدارة في عملية تحليل وتقييم مخاطر الإفصاح الإلكتروني، والتأكد من أن جميع المخاطر تم تقييمها ووضع الأساليب الرقابية اللازمة للحد منها بشكل كاف لتصبح داخل المستوى المقبول من الخطر بالإضافة إلى أن تحديد مستوى المخاطر المقبولة تم في ضوء أهداف الشركة ومواردها على أن يتم تحديثها باستمرار للوقوف على كافة المخاطر المستحدثة (للافصاح الإلكتروني)، ويتم ذلك كله من خلال إنشاء قاعدة بيانات شاملة لتلك المخاطر تساعده في التخطيط لعملية المراجعة الداخلية وتحديد الأدوار والمسؤوليات الاستراتيجية لها.

٢- التحقق من مدى كفاءة وفعالية الضوابط الرقابية الإلكترونية: (محمد، ٢٠٠٥، ص ١٧٧)، (فريد، ٢٠١٣، ص ١٣٣).

يجب على المراجع الداخلي التحقق من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية والمتابعة المستمرة لفعالية الضوابط الرقابية الداخلية وتقييمها للتحقق من قدرتها على منع وقوع الأخطاء والغش، وكذلك منع المخاطر والتهديدات الخارجية لنظام المعلومات الإلكتروني، واسترجاع البيانات المفقودة في حالة التلف نتيجة التخريب المتعمد، وحماية خدمات الشبكة التي يعتمد عليها نظام المعلومات، وحماية مخرجات النظام والمتمثلة في التقارير المالية المفصح عنها إلكترونياً من مخاطر الدخول غير المصرح

على مصادرها والتلاعب فيها بأى صورة من الصور غير القانونية، كما يجب التأكد من وجود خطة بديلة في حالة وجود تلف بالأجهزة، وأنه يوفر خاصية الرقابة الوقائية -المحاسبية أو الرقابة على الأداء- التي تتضمن تجنب الكثير من الأخطاء قبل وقوعها.

٣- يجب على المراجع الداخلي فحص وتقييم الأساليب الرقابية على التشغيل الإلكتروني للبيانات والعمل على تطويرها واقتراح أساليب جديدة تلائم التغير في النظام أو المخاطر الجديدة بالنظام، والتي تتمثل فيما يلي: (طارق، ٢٠١١، ص ص: ٦٠٠:٦٠٥)، (سنا، ٢٠١٥، ص ص: ٢٩٣:٢٩٧)

أ- فحص أساليب الرقابة العامة:

تتمثل في السياسات والإجراءات التي ترتبط بتطبيقات متعددة ومعقدة وتدعم الاستخدام الفعال لأساليب الرقابة على التطبيقات، حيث يلتزم باتباعها المختص بوظائف جمع وتبويب وتلخيص المعلومات والتي تدخل تحت نطاق الوحدة المركزية لمعالجة البيانات، ويجب على المراجع الداخلي أن يتأكد من فعالية تلك الأساليب (أساليب الرقابة التنظيمية، أساليب رقابة الأجهزة، أساليب رقابة التوصيل إلى الأجهزة وملفات البيانات، أساليب رقابة استخدام ملفات الكمبيوتر) في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات لمنع حدوث المخاطر في بدايتها ومن ثم حماية نظم المعلومات الإلكترونية وما تنتجه من معلومات وتقليل المخاطر المصاحبة لها ومن ثم جودة المعلومات المفصح عنها إلكترونياً.

ب- فحص أساليب الرقابة على التطبيقات:

تعرف أساليب الرقابة على التطبيقات طبقاً لما أورده AICPA بأنها أساليب مختصة يقوم بها قسم معالجة البيانات إلكترونياً وتهدف إلى توفير تأكيد حول صحة وشمولية عمليات معالجة البيانات المحاسبية واقتصار توزيع تلك البيانات المعالجة على الأفراد المصرح لهم بتداولها. وتعد غالبية أساليب الرقابة على التطبيقات أساليب رقابة وقائية أكثر منها رقابة بالتغذية العكسية، حيث يضمن العديد منها هدف اكتشاف الأخطاء التي يصعب اكتشافها في غياب مثل هذه الأساليب (أساليب الرقابة على المدخلات، أساليب الرقابة على معالجة البيانات، أساليب الرقابة على المخرجات)

ويجب على المراجع الداخلي التأكد من كفاءة وفعالية أساليب الرقابة على التطبيقات وذلك من خلال التأكد أن الإجراءات اللازمة لمواجهة الأخطاء في مراحل معالجة البيانات (المدخلات- التشغيل- المخرجات) قد تم فحصها واتباعها من جانب المستويات الإدارية المسؤولة عن تنفيذها، ويفصح عنه في تقريره وذلك لتأكيد الثقة في النظام (نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية) وما ينتج عنه من معلومات.

٤- يجب على المراجع الداخلي تأكيد الثقة بالموقع الإلكتروني الذي يتم من خلاله نشر المعلومات الخاصة بالشركة ومزاولة التجارة الإلكترونية، وتأكيد الثقة في نظام المعلومات الإلكتروني وما ينتج

من معلومات والتأكد من فحص المخاطر التي يتعرض لها النظام في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر على أمن وسلامة المعلومات الخاصة بالشركة، بالإضافة إلى التحقق من استخدام الشركة للأدوات التي تساعد على ذلك مثل خدمات الموثوقية **Trust Services** وقيام المراجع الداخلي بالمتابعة الدورية لتلك الخدمات لتقديم التقارير الدورية على الأقل كل ثلاث شهور عن التغيرات في ختم الثقة، وتقديم النصح والمشورة إلى الإدارة بشأن ختم الثقة استعداداً للإرتباط بهذه الخدمة وبعدها حيث أن حصول الشركة على تلك الشهادات يعني التزامها بضوابط وإجراءات تحقيق وأمن وسلامة المعلومات.

٥- يجب على المراجع الداخلي التأكد من أن مراجعي نظم المعلومات بالشركة يتمتعون بالكفاءات والمهارات الفنية العالية المتخصصة، مع ضرورة التنسيق والتعاون بين كلاً منهما (في تصميم النظام المحاسبي للمعلومات والموقع الإلكتروني) لضمان سلامة ودقة المعلومات المحاسبية وكفاءة وفعالية النظام الناتجة منه (التصديق على النظام الذي أنتج المعلومات) بالإضافة إلى التحقق من أمن الموقع الإلكتروني للشركة لتوفير المصادقية في المعلومات الإلكترونية المنشورة من خلاله.

٦- يجب على المراجع الداخلي التأكد من التزام الشركة للإصدارات المهنية واللجان المتخصصة والقوانين الحاكمة: التي توفر الأطر والضوابط الرقابية الموضوعة في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر وتحسين الجودة لكافة عمليات الشركة مثل COBIT, COSO, ISO 2700, Sarbanes-Oxley، وذلك من أجل ضمان الالتزام بضوابط وإجراءات سلامة وأمن المعلومات وبالتالي توفير الثقة في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً وتقليل المخاطر المصاحبة لها.

٧- يجب على المراجع الداخلي التأكد من كفاءة وفعالية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بالشركة: والتي تتضمن التكنولوجيا والإمكانيات المتاحة مثل الأجهزة المادية، نظم التشغيل، نظم إدارة قواعد البيانات، الشبكات، البيئة المحيطة بهم التي تمكن من تشغيل التطبيقات.

٨- يجب على المراجع الداخلي التأكد من قيام الإدارة باتخاذ الوسائل اللازمة والكافية لحماية سلامة وأمن المعلومات المفصح عنها إلكترونياً وذلك عن طريق:

أ- التشفير: يعتبر التشفير من أهم الطرق المستخدمة للحفاظ على سرية وخصوصية وسلامة البيانات والمعلومات التي يتم تداولها إلكترونياً بين الأطراف المختلفة، وذلك لضمان عدم إطلاع الأطراف غير المصرح لها على تلك البيانات والمعلومات، حيث يتم فيها تحويل البيانات من صيغتها العادية المفهومة إلى صيغة مشفرة لا يستطيع أحد قراءتها أو فهمها وباستخدام ما يسمى مفتاح الشفرة يقوم متلقي البيانات (المرسل إليه) بإعادة البيانات من الصيغة المشفرة الغير مفهومة إلى صيغاتها العادية مرة

أخرى مما يوفر الثقة في تلك الرسائل المتبادلة حتى لو تمكن أى شخص من اعتراضها فلن يستطيع قراءتها.

ب- **إجراءات الحماية من الفيروسات:** يعد استخدام البرامج المضادة للفيروس (برامج الكشف عن الفيروسات) وتحديثها باستمرار من أشهر طرق الوقاية من الفيروسات، والتي تقوم بعمل فحص دوري لنظام الحاسب بحثاً عن الفيروسات باستخدام ما يسمى بتوقيع الفيروس، وأيضاً عن طريق مراقبة السلوك المألوف للبرنامج، علاوة على عدم فتح أى ملف إلا بعد التأكد من مصدره.

ج- **إعداد النسخ الاحتياطية وإستعادتها:** يعتبر إعداد النسخ الاحتياطية من أهم الأدوات التي تستخدم لمواجهة احتمال فقد أو تحريف البيانات أو البرامج نتيجة أعمال القرصنة واختراق نظام المعلومات، أخطاء التشغيل، أو نتيجة تعطيل المكونات المادية للحاسب.

هـ- **استخدام وسائل تعريف المستخدم (User Authentication):** ويتم استخدام تلك الوسائل لحماية النظام من أخطار التدخل غير المشروع بإنتحال صفة شخص مصرح له باستخدام النظام، وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي: كلمة السر (Pass Word)، التعريف باستخدام الخصائص البيولوجية للمستخدم (Biometrics Authentication)، الحوائط النارية (Fire Walls)، الشهادات الرقمية (Digital Certifications)، التوقيعات الرقمية والإلكترونية (Digital and Electronic Signature).

٩- يجب على المراجع الداخلي التأكد من قيام الإدارة بتحديد المخاطر المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني بالشركة ووضع السياسات والإجراءات المتعلقة بالحد منها ومساعدة الإدارة في ذلك، بالإضافة إلى التحقق من مدى التزام إدارة الشركة بالمتطلبات الداخلية والخارجية الخاصة بالإفصاح الإلكتروني (COBIT, COSO, ISO 2700, Sarbanes-Oxley)، كما يجب التأكد أن الشركة وفرت التوجيهات اللازمة بشأن الطرق التي تقوم باتباعها للإفصاح الإلكتروني وتنفيذه.

١٠- يجب على المراجع الداخلي التأكد من قيام الإدارة باتخاذ كافة التدابير اللازمة والتخطيط الجيد والتنظيم الملائم مع بيئة تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التوصيف الجيد للهيكل التنظيمي وتحديد السلطات والتحديد الواضح للسياسات والإجراءات المتعلقة بالأشخاص وإجراءات الإدارة تجاه مكافآت وتدريب الموظفين المتعلقة أعمالهم بالحاسب، بالإضافة إلى التوثيق المناسب للصفقات.

١١- **يجب على المراجع الداخلي التحقق من قيام الشركة بوضع مجموعة من الضوابط والإرشادات للعاملين بها، والمراجع الخارجي، والتي تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني وتجنب العديد من المخاطر والتحديات الناتجة عن عدم وجود معيار محاسبي أو قوانين تشريعية تنظمه.**

ويرى الباحثون مما سبق أن الإجراءات الكافية التي يمكن أن يقوم بها المراجع الداخلي تجاه الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية تدعم هذا النوع من الإفصاح وتساعد على زيادة الثقة في

المعلومات المفصح عنها إلكترونياً ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها من قبل مستخدميها وتقليل المخاطر المصاحبة لها.

٤/٥ الدراسة الميدانية:

يتمثل الهدف العام للدراسة الميدانية في اختبار مدى تأثير الدور الحديث للمراجع الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات على الحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية ميدانياً. واعتمدت الدراسة الميدانية على عينة مكونة من (أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية، أعضاء إدارات تكنولوجيا المعلومات والقائمين على إعداد القوائم والتقارير المالية، المراجعين الداخليين في شركات المساهمة المصرية، المراجعين في مكاتب المحاسبة والمراجعة وأخيراً العاملين في الهيئة العامة للرقابة المالية)، وذلك من خلال توزيع قائمة استقصاء على عينة من مائتان وخمسة عشر مفردة.

نتائج البحث:

- لا يحل الإفصاح الإلكتروني محل الإفصاح المحاسبي التقليدي (الإجباري) بل يعد مكملاً له ويمثل إحدى صور الإفصاح الاختياري.
- تتعدد مخاطر الإفصاح الإلكتروني وتنقسم تلك المخاطر إلى مجموعتين هما المخاطر المتعلقة ببيئة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية مثل المخاطر والتهديدات الناتجة عن (الاختراق الداخلي، الاختراق الخارجي)، البرامج الخبيثة، فقدان التوثيق)، والمخاطر المتعلقة بالمعلومات المفصح عنها إلكترونياً مثل (الإفصاح عن معلومات تخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، الربط بين المعلومات التي تم مراجعتها والمعلومات التي لم يتم مراجعتها).
- تطور دور المراجعة الداخلية من مجرد التركيز على مراجعة الالتزام إلى إضافة قيمة حقيقية للشركة، وذلك من خلال تقديم الأنشطة التأكيدية والاستشارية في مجالات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر.
- تساعد الإجراءات التي يمكن أن يقوم بها المراجع الداخلي في توفير الثقة في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً وتقليل المخاطر المصاحبة لها.

توصيات البحث:

- على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية يوصي الباحثون بما يلي:
- ضرورة إنشاء معهد للمراجعين الداخليين في مصر على غرار المعاهد الموجودة في الدول المتقدمة تكون مهمته ترشيد وتنظيم عمل المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى إصدار معايير للمراجعة

الداخلية تتناسب مع بيئة الإفصاح الإلكتروني، وتدريب المراجعين الداخليين على آخر المستجدات العالمية في المراجعة.

- ضرورة اهتمام المنظمات والهيئات المهنية المعنية بإصدار معيار محاسبي ينظم عملية الإفصاح الإلكتروني وذلك من أجل تعظيم الاستفادة من مزاياه وتقليل المخاطر المصاحبه.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- د. أشرف أحمد محمد غالي وآخرون، "أثر إنعكاسات الدور الحديث للمراجعة الداخلية على تعزيز مراحل إدارة المخاطر: دراسة نظرية وميدانية"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس بالإسماعيلية، المجلد السابع، العدد الرابع، ٢٠١٦.
- د. جيهان عبد المعز الجمال، "المراجعة في البيئة الإلكترونية"، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤.
- أ. جيهان محمد عبد الجواد عبد الباقي، "دور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتفعيل جودة وأمن المعلومات المحاسبية الإلكترونية- دراسة اختبارية"، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٦.
- أ. رامي السيد عبد العاطي اليد القزاز، "دور المراجع الداخلي في ضبط وتدنية مخاطر الأعمال في بيئة التجارة الإلكترونية (دراسة ميدانية)"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٩.
- د. رمضان عارف رمضان محروس، "إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي"، *مجلة البحوث التجارية والمالية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد (١)، يناير ٢٠٢٠.
- د. سناء محمد بدران، "الاتجاهات الحديثة في المراجعة - النظرية والتطبيق"، بدون ناشر، ٢٠١٥.
- أ. سمر نهاد إبراهيم السيد، وآخرون، "العلاقة بين مخاطر الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات المحاسبية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (٤٢)، العدد (٣)، ٢٠١٨.
- د. شوقي السيد فوده وآخرون " أثر الإستقلال التنظيمي والموضوعية لإدارة المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مع دراسة تطبيقية"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد الرابع، يونيو ٢٠١٨.
- _____، "مدى حدود مسئولية المراجع الخارجي في مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت وأثر ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية- دراسة نظرية وتطبيقية"، *المجلة العلمية التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ٢٠٠٢.
- د. طارق عبد العظيم يوسف الرشيدي، "إطار مقترح لتطوير فعالية وظيفة المراجعة الداخلية بهدف ترشيد مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية- دراسة

- ميدانية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة الخامسة والثلاثون، العدد الرابع، ٢٠١٥.
- د. طارق مختار محمد، "تفعيل دور الرقابة الداخلية في الأنشطة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (١١)، يناير، ٢٠١١.
 - د. عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، "أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية الإلكترونية بالشركات المساهمة السعودية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السادس والثلاثون، العدد الرابع، ٢٠١٢.
 - د. عبد الوهاب نصر على، د. شحاته السيد شحاته، "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١١.
 - د. فريد محرم فريد إبراهيم، "إطار مقترح لتفعيل أدلة الإثبات ببيئة عمليات التجارة الإلكترونية للشركات المتعاملة عبر شبكة الإنترنت"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (١٧)، أكتوبر ٢٠١٣.
 - د. فهم أبو العزم محمد، "مصادقية المعلومات المالية على الإنترنت وحدود مسئولية المراجع"، **مجلة البحوث المحاسبية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، المجلد الخامس، العدد الأول، إبريل ٢٠٠٧.
 - د. محمد أحمد إبراهيم خليل، "الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية للأطراف الخارجية ودوره في تحسين حوكمة الشركات والحد من فجوة التوقعات- دراسة نظرية ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٩)، العدد (٣)، أكتوبر ٢٠١٥.
 - د. محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، "إطار مقترح للتكامل بين كل من المراجع الداخلي ومراقب الحسابات لتفعيل المراجعة المستمرة للتقارير المالية الإلكترونية- دراسة ميدانية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة الخامسة والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٠٥.
 - أ. منى مغربي محمد إبراهيم، "إطار محاسبي مقترح لتطوير الإفصاح الإلكتروني في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات - دراسة تطبيقية على البيئة المصرية"، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٢.
 - د. نجوى محمود أحمد أبوجبل، "تأثير إدراك المراجع الداخلي لمتطلبات المراجعة المستمرة والتزامه بها على جودة التقارير المالية (دراسة تحليلية وتجريبية)"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠١٥.

- د. نوال خالد محمد الزامل، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية وأثرها على تفعيل حوكمة الشركات- دراسة ميدانية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ahmed H. Ahmed, et al., "The determinants of Corporate internet reporting in Egypt: an exploratory analysis", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 7, No. 1, 2017.
- Ali Uyar, "Determinants of corporate reporting on the internet: An analysis of companies listed on the Istanbul Stock Exchange (ISE)", **Managerial Auditing Journal**, Vol.27, No. 1, 2012.
- Divya Verma Gakhar, "Perception of stakeholders on web-based corporate reporting practices", **Journal of Advances in Management Research**, Vol. 9, No. 1, 2012.
- Frank D. Hodge, "Hyperlinking Unaudited Information to Audited Financial Statements: Effects on Investor Judgments", **The Accounting Review**, Vol.76, No.4, 2001.
- Institute of Internal Auditors (IIA), International Standards for the Professional Practice of internal audit. The Institute of Internal Auditors homepage, 2017, Available at: **www.Theiia.org**, Retrieved at: 1/3/2020.
- Institute of Internal Auditors (IIA), International Standards for the Professional Practice of internal audit. The Institute of Internal Auditors homepage, 1999, Available at: **www.Theiia.org**, Retrieved at: 1/3/2020.
- John A Pendley & Atul Rai, "Internet Financial Reporting of Disclosure and Governance", **International Journal of Disclosure and Governance**, Vol. 6, Vo. 2, 2009.
- Moataz Elhelaly & Ehab K.A Mohamed, "Asurvey Internet Financial Reporting in Egypt", **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 4, No.1, 2014.
- Richard Fisher et al., "Corporate Analysis of Practices: Audit issues and content analysis of practices", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 19, No. 3, 2004.
- Roger S. Debreceeny, et al., "The Determinants of Internet Financial Reporting", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 21, No. 4, 2002
- The Institute of Internal Auditors, "**The Role of internal auditing in Enterprise-Wide Risk Management**", September 2004.

- Zaini Zainol, et al., “Internal Human Based Threats and Security Controls in Computerized Banking Systems: Evidence from Malaysia”, **Proced-Social and Behavioral Sciences**, Vol. 65, 2012.